http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1594) السنة السابعة -الأحد (30) آب 2009

## أعرب عن أمله بتوقيع اتفاقات لإدارة المياه بشكل مشترك

# وزير الموارد المائية: التوترات الخارجية لا تؤثرعلى اجتماع أنقرة

**بغداد / المدى والوكالات**

أعرب وزير الموارد المائية عبد اللطيف جمال رشيد عن أمله ألا تترك الأجواء المشحونة بالتوتر بين حكومتي بغداد ودمشق أثرها على الاجتماع المزمع عقده في العاصمة التركية أنقرة في الثالث من الشهر المقبل لمناقشة تقاسم المياه بين الدول الثلاث.

وقال رشيد في تصريح نقلته وكالة (أكي) الايطالية للأنباء، «أملنا أن يتمخض الاجتماع المرتقب عن نتائج ايجابية من خلال توقيع اتفاقيات ثلاثية نستطيع من خلالها ادارة الموارد المائية المشتركة على النحو الذي يحدد حصص عادلة من المياه للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات». وأردف «ما نرغب فيه، هو ألا تتأثر هذه المناقشات المقبلة بأجواء التوتر التي تسود حالياً العلاقات العراقية السورية، لأن مشكلة المياه والبحث الفني في كيفية تقاسمها وتوزيعها ينبغي أن يكون بعيداً عن أية قضايا سياسية أو أمنية خلافية».

وتشهد العلاقات بين العراق وسوريا تأزماً على خلفية دعوة الحكومة العراقية دمشق لتسليم قياديين في حزب البعث المنحل تتهمهم بغداد بالمسؤولية المباشرة عن الهجمات الدموية التي استهدفت وزارتي الخارجية والمالية في ١٩ آب الماضي.

وأشار الوزير إلى أن «اجتماع أنقرة الذي يأتي استكمالاً لمناقشات سابقة عقدت على المستوى الوزاري في بغداد ودمشق واسطنبول وأنقرة يهدف للتوصل إلى تثبيت شراكة ستراتيجية من خلال ابرام بروتوكولات ثلاثية تسهم في تنظيم النسب المخصصة من المياه وحسب حاجة كل دولة وتطوير القابليات والامكانات التي تساعد في معالجة شح الماء الناجم بسبب موجة الجفاف الحادة الذي ضربت منطقة الشرق الأوسط».

وتابع رشيد «نحاول من خلال هذه الاتفاقيات تأمين ٦٠ مليار متر مكعب في السنة من المياه الواصلة للعراق المتضرر الأكبر من الجفاف، فبالرغم من الاجراءات التي اتخذناها لمعالجة المشكلة ومنها التوجه نحو تقليل المساحات الزراعية إلى النصف لكن هذه المعالجات كانت غير مفيدة واستمر النقص بمياه الري وتلك الصالحة للشرب في مناطق مختلفة من البلاد، لاسيما في منطقة الاهوار التي تشكل مسطحاتها المائية حوالي ٢٥ بالمئة من مساحة العراق، كما ولم يتبقَ لدينا سوى ٥ بالمئة فقط من المخزون الاستراتيجي من الماء».

وفيما إذا كانت بغداد تنوي منح الامم المتحدة دوراً كبيراً من أجل إلزام تركيا وسوريا بتأمين اطلاقات مائية كافية في حال فشل المشاورات، ردّ عبد اللطيف «علينا عدم استباق الأحداث، فنحن الآن ما زلنا نتحاور للتوصل إلى تسويات مرضية لجميع الأطراف تتوج باتفاقيات مشتركة تضع الأمور في نصابها الصحيح».

وبشأن مايتردد عن قطع وتغيير ايران مسار العديد من الروافد النهرية التي تصب في العراق، أوضح «هذا الموضوع ناقشته مع المسؤولين الايرانيين في طهران لأكثر من مرة، وأبلغتهم بأن قطع الروافد أحدث نقصاً شديداً في كميات المياه الواصلة إلى نهر دجلة وشط العرب والأهوار وهدد مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بالهلاك، ورغم مطالباتنا المتكررة لم نتلقَ أي رَد ايجابي عليها، غير أننا مع هذا سنستمر بمحاولاتنا إلى حين الانتهاء من هذا الملف».

مساع لحل أزمة المياه في العراق

## لمطالبتها دمشق بتسليم مطلوبين

# بغداد تضع واشنطن في موقف حرج

**نيويورك / وكالات**

قال تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» أن العراقيين يطالبون سوريا بتسليم المتورطين بتفجيرات الاربعاء الدامية والتي اوقعت نحو ١٥٠٠ ضحية بين قتيل وجريح، فيما وجدت الادارة الاميركية نفسها في موقف محرج، اثر التصريحات الحكومية العراقية شديدة اللهجة تجاه دمشق، وقد تكون التصريحات تلك سببا في تعطيل سياسة اوباما المنفتحة تجاه سوريا.

وأوضح التقرير أن بغداد يسودها جو من القلق، بينما توقفت عملية إزالة الجدران العازلة، وتزايدت نقاط التفتيش على مداخل ومخارج العاصمة، وإن الشاحنات المحملة بالوقود أعيدت ولم يُسمح لها بدخول العاصمة، ما تسبب في نقص الوقود بالمحطات. وأضاف: أن المسؤولين العراقيين إستدعوا سفيرهم لدى سوريا لاستشارته، ما دفع السوريين إلى استدعاء سفيرهم أيضاً، إذ صرح المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ، بأن اثنين يُعتقد في صلتهما بالحادث-محمد يونس الأحمد وسطام فرحان- لا يزالان طلقاء في سوريا، وأن الحكومة العراقية طالبت باعتقالهم وتسليمهم إليها قائلاً إنهم طالبوا سوريا أيضاً ب«تسليم جميع المطلوبين قضائياً ممن ارتكبوا جرائم قتل وتدمير بحق العراقيين، وطرد المنظمات الإرهابية التي تتخذ من سوريا مقراً ومنطلقاً للتخطيط للعمليات الإرهابية ضد الشعب العراقي». هذا وقد أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي بياناً من المتوقع أن يثير المزيد من توتر العلاقات.

إذ تحدث عن وقوف «دول وحكومات أخرى» خلف تفجيرات الأربعاء الدامي، رغم عدم ذكره اسم سوريا صراحة. كما أضاف محذراً، أنه ينبغي على الدول المجاورة «التعامل كجيران صالحين لأننا نستطيع أن نفعل معهم مثلما يفعلون معنا».

وأشارت الصحيفة إلى أن تلك اللهجة الشديدة من الحكومة العراقية قد تعقد جهود إدارة أوباما لإقامة علاقات أفضل مع سوريا لأن أحد أسباب الخلاف الأساسية بينهما كانت الأمن الإقليمي.

ويشار الى أن العلاقات الرسمية بين العراق وسوريا متوقفة منذ العام ١٩٨٢، وأُعيدت فقط في العام ٢٠٠٦، ولفتت الصحيفة إلى أنه بينما ركز العراقيون على تورط عناصر خارجية في التفجيرات، أعلنت جماعة دولة العراق الإسلامية-وثيقة الصلة بتنظيم القاعدة- مسؤوليتها عن التفجيرات في بيان لها على شبكة الإنترنت، وصفت فيه حكومة العراق بأنها «عميلة لإيران»، فيما بدا محاولة لإثارة التوتر الطائفي بقولهم إنه من الأكرم لشعب دولة العراق الإسلامية أن يموت عن بكرة أبيه ولا يحكمه شيعي واحد.

هذا وكان المسؤولون الأمنيون الأميركيون والعراقيون يعتقدون بوجود صلة بين البعثيين وعناصر من تنظيم «القاعدة» في أثناء موجة العنف التي اجتاحت العراق عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ غير أن هذه الصلات لم تعد مثلما كانت في السنوات الأخيرة طبقاً لتقديرات المسؤولين العراقيين. في الوقت نفسه، لا يوجد دليل قوي عن هوية المسؤول الحقيقي عن تفجيرات بغداد، ولا يبقى سوى معرفة طبيعة الهجوم لتحديد المسؤولين عنه. ومن هذا المنطلق، فإن هجمات الأربعاء الماضي تحمل بصمات وأسلوب هجمات القاعدة لأنها ضخمة وحدثت في وقت واحد، كما تزامنت والذكرى السادسة لقصف مبنى الأمم المتحدة في بغداد. ورغم ذلك يصر المسؤولون العراقيون على اتهام الدول المجاورة، ولاسيما إيران وسوريا، بالوقوف خلف تزايد العنف في العراق، وهي التهمة التي تنكرها الدولتان.

## على الأرجح

# ألا تكفي هذه الاعترافات؟

**حسين رشيد**

ما تزال تفجيرات الأربعاء تفرض سطوتها على المشهد الإعلامي والسياسي لما أثارته من إشكالات وتساؤلات وتصريحات حكومية وأمنية وتبادل الاتهامات بين أطراف عدة، عن منفذيها ومن يقف خلفهم وطريقة التنفيذ ودوافعه المختلفة، إذ حاول البعض تغيير جهة أصابع الاتهام والتشويش على سير التحقيق، هل نسينا ما أعلنته عمليات بغداد حين عرضت اعترافات الإرهابي المدبر لهجوم وزارة المالية وكيف استطاع إدخال الشاحنة من محافظة ديالى حين رشا احد عناصر الأمن، شارحا ارتباطه بحزب البعث جناح يونس الأحمد وكيف تلقى الاوامر من مسؤوله المباشر سطام التكريتي؟، رغم كل هذ ظل البعض يشكك بهوية الفاعل والجهة التي تقف خلفه.

ومن اعترافات المجرم انه شغل منصب مدير شرطة المقدادية وبلدروز إضافة الى تدرجه الحزبي في البعث المنحل حتى وصل عضو فرع، حيث تم التأكد من صحة ما اعترف به، وكيف كان يتنقل بين بغداد ودمشق، اذ تشير المعلومات انه اختفى مع اغلب قيادات البعث في ديالى بعد التاسع من نيسان، لكن بعد فترة وجيزة عاودوا الظهور وبشكل أوسع واكبر حتى تحالفوا مع القاعدة والجماعات المسلحة المرتبطة بها وبدأوا سلسلة أعمال العنف والقتل والتهجير التي أوصلت المحافظة الى نقطة الصفر الأمني، كما ان الاعتراف الآخر وما أعلنه تنظيم دولة العراق الإسلامية والذي يتخذ من محافظة ديالى مقراله حين تبنى العملية في محاولة لتضليل الرأي العام وإبعاد التهمة وتشويش صورة الاعتراف المذكور سلفا، لكن اذ ما دققنا قليلا سنجد بصمات الجهتين واضحة من خلال تحالفهما الاجرامي.

لكن للاسف الشديد رغم كل ذلك ظل البعض من الساسة والاعلاميين و«كتاب المناسبات» مصرين على موقفهم بتشويش الحقيقة محاولين ابعاد التهمة عن الجهتين الارهابيتين، حتى بعد ما اعلنته الحكومة باستدعاء السفير العراقي في دمشق والتشاور معه بشأن الطلب من سوريا تسليم المتهمين بالتفجيرات، خرج البعض الاخر من سياسين وحزبيين رافضين خطوة الحكومة «المتاخرة «، مدعين ان هناك قوانين دولية تمنع تسليمهم، وان طلب الحكومة غير شرعي، متناسين ما سببوه من دمار وألم وحزن للعراق والعراقيين طوال الفترة السابقة وفترة تسلطهم الدكتاتوري.

ترى ألم تتوضح الصورة بعد كل هذه الاعترافات الجازمة لكل من كتب وصرح وحاول إبعاد التهم عن هذه الزمرة الضالة وهذا التحالف الإرهابي، ألم يهزهم صوت الطفلة مقطوعة اليد وهي تنادي أمها التي توفت جراء الانفجار الذي أصاب الطابق المخصص لحضانة أطفال الموظفين في وزارة المالية، لنكن عراقيين بشكل خالص بعيدا عن كل الانتماءات الاخرى سواء كانت حزبية طائفية عرقية قومية ولنفكر بالبلد وما لحق به جراء هذا التناحر والاختلاف في كل صغيرة وكبيرة، لندافع عن الشعب اولا واخرا ونترك تبادل التهم واطلاق التصريحات التي لا تفيد ولا تضع الاصبع على الجرح، لنتخلص من كل شوائب التفرقة وننقي الانفس احتراما لدمعة كل طفل فقد أبويه، وصرخة كل ام واخت وزوجة وحبيبة فقدت ابنها وأخاها وزوجها وحبيبها، لنقف مع كل شاب فقد ذراعا او ساقا جراء التفجيرات، لنعن من سكن بالعراء بعد تهديم داره، ولنترك احضان الغير ونرتمي باحضان العراق.

# المفوضية: القائمة المفتوحة تتطلب إقرار قانون الانتخابات قبل الرابع من أيلول

**بغداد / وكالات**

طالبت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، البرلمان بالإسراع في تشريع قانون قبل ٤ أيلول المقبل «اذا ما اريد اعتماد نظام القائمة المفتوحة في الإنتخابات المقلبة»، وأعلنت مصادقتها على ٤٤ كياناً سياسياً وتنظر في وثائق ١٣٠ كياناً آخر.

واوضح الناطق باسم المفوضية قاسم العبودي ان «على البرلمان الإسراع بتشريع قانون الانتخابات ليتسنى لنا استكمال تحضيراتنا للانتخابات النيابية»، واوضح بحسب صحيفة «الحياة» أن «فريق المساعدة الدولي الذي يعمل بالتنسيق معنا ابلغنا ضرورة الإسراع في إصدار قانون إلانتخابات في موعد أقصاه ٤ أيلول المقبل إذا أريد تبني القائمة المفتوحة». وزاد أن «البرلمان مطالب ايضاً بتشريع قانون الاحزاب الذي يعتبر العمود الفقري للانتخابات، إذ ينظم آليات الدعاية الانتخابية، ومصادر تمويل الاحزاب ويحدد شروط الحملة». وتابع ان «اي تأخير في تشريع القانون سينعكس سلباً على الانتخابات».

وعن تحديث سجل الناخبين والمصادقة على الكيانات قال: «تمت المصادقة على ٤٤ كياناً سياسياً فيما ينتظر ١٣٠ كياناً استكمال إجراءات التسجيل لدى المفوضية». واضاف انه «تم توزيع ١٥ مليون بطاقة على ١٥ مليون مواطن، عبر الفرق الجوالة التابعة للمفوضية والتي جابت غالبية مدن ومحافظات البلاد، برغم المخاطر الامنية الكبيرة التي تشهدها بعض المدن مثل كركوك وديالى. و ضاعفت المفوضية اعداد مراكز تسجيل الناخبين التي وصلت الى ١٠٨٣ مركزاً موزعة على عموم المحافظات». وكان خالد شواني، عضو اللجنة القانونية، اكد في تصريحات صحفية أن «قانون الانتخابات سيناقش مع بدء الفصل التشريعي المقبل مطلع أيلول المقبل، وستُطرح التعديلات عليه في البرلمان».

الانتخابات البرلمانية السابقة..... أرشيف

## الحرب تبتكر مهنها القذرة

# خاطفون «مزيفون» يبتزون أهالي مفقودي الانفجارات

**بغداد / آكانيوز**

وقت طويل يمضي على تلك العائلات التي تفاوض عصابات الاختطاف مقابل معرفة اي شيء عن ابنائها المفقودين في الانفجارات قبل ان تكتشف ان المفاوضات ذهبت ادراج الرياح، وان قريبهم الذي قضوا اياما يجمعون المال لإطلاقه قضى في الانفجار، حيث استغل احد الاشخاص الفوضى وحصل على هاتفه ليقايض العائلة المخدوعة.

ويبقى الامل يساور عائلات أولئك المفقودين، حتى انها تصدق ادعاءات ملفقة ترد اليها عبر اتصالات هاتفية، ما يدعوها الى قبول شروط المقايضة مهما بلغت الاثمان، لكن مثل هذه الادعاءات والتلفيقات التي تنسج خيوطها عصابات الاحتيال، سرعان ما تنتهي بتلك العوائل الى خيبة امل كبيرة، لاسيما عند قيامهم بإخبار الشرطة بقضية المفاوضات فيعترف المفاوضون الذين يقعون في الفخ بانهم عثروا على تلك الهواتف في مواقع الانفجارات فاستخدموها للحصول على الاموال دون ان يعرفوا مصير صاحبها.

وينتشر بعض أفراد عصابات الاختطاف عند مواقع الانفجارات قبل ان يلتقطون الهواتف النقالة لاكبر عدد من هواتف الضحايا النقالة والانتظار ليوم او يومين قبل الاتصال بأهل المفقود واخبارهم بواقعة اختطاف كاذبة.

احمد عبد الحسين موظف في وزارة الدفاع قال: ان «شقيقه فراس كان طالبا في الجامعة المستنصرية عند وقوع انفجار كبير الذي راح ضحيته عشرات الطلبة، وان عائلته سارعت للاتصال بهاتفه المحمول لتتأكد من سلامته فوجدته مغلقا فسارعت الى موقع الانفجار للبحث عنه لكنها لم تعثر له على اثر».

وقضت عائلة فراس ثلاثة ايام تبحث عن ابنها في المستشفيات التي نقل اليها الطلاب الجرحى قبل ان يتصل شخص مجهول من هاتف الابن المفقود ليخبرهم بأنه مصاب وانه اختطفه من موقع الانفجار ويطالب بفدية ٣٠ الف دولار قبل اطلاقه.

العائلة التي صعقها الخبر سارعت الى جمع المبلغ من جميع المعارف والاصدقاء بعدما باعت السيارة التي تملكها وبعض المصوغات الذهبية، لكن رفض الخاطف طلبها بسماع صوت الضحية دفعهم الى التردد وابلاغ الشرطة التي نصبت كمينا للخاطف في مكان تسليم النقود. وكانت المفاجأة حينما علمت العائلة ان ابنها لم يكن مخطوفا، وان الخاطف المزعوم حصل على هاتفه المغطى بالدماء بالمصادفة وهو يمر امام مكان الانفجار عندما هرع الناس والقوات الامنية الى مكان الحادث.

واعترف الشاب الثلاثيني انه وجد في الامر فرصة للحصول على مبلغ من المال مثلما يفعل بعض اعضاء عصابات الخطف الذين يستثمرون فرص الانفجارات للحصول على هواتف المفقودين والضحايا المشوهين الذين لاتعثر عليهم عائلاتهم بسهولة بعد الانفجارات.

ويقول احمد: «بعد هذا الحادث اقتنعنا ان شقيقي كان من ضمن الاشلاء المتناثرة التي تم دفنها داخل الحرم الجامعي لطلاب لم يستطيعوا التعرف على هوياتهم».

اما نسرين كامل الموظفة في وزارة المالية التي تعرضت الى الاستهداف بسيارة مفخخة قبل ايام تقول: «في لحظة الانفجار شاهدنا احد زملائنا وقد طار من النافذة التي كان يقف عندها من شدة الانفجار، ومازالت عائلته تبحث عنه، اذ لم تعثر له على أي اثر منذ ذلك الحين». وتضيف: ان «المستشفيات تحصي عدد الجرحى والقتلى، ولكن لا احد يعلم اعداد المفقودين، اذ غالبا ما يتحول هؤلاء الى اشلاء متناثرة تحت الانقاض، وانا رأيت الكثير من الاجزاء الجسدية المتناثرة تحت الوزارة عند خروجي من المبنى ونقلي في سيارة الاسعاف».

## في مقدمتها تقاليد المجتمع الصارمة

# مصاعب أمام عمل النساء في سلك الشرطة

**بعقوبة / وكالات**

عمل النساء في الاجهزة الامنية، صعب للغاية في العراق، بسبب عادات وتقاليد المجتمع الذي يرفض فكرة انخراط المرأة في مضمار الاجهزة الامنية، باعتبار ان المجتمع يعتقد أن عمل المرأة في الاجهزة الامنية يسيء إلى سمعتها، وبالتالي هناك رفض كبير تعاني منه في بادئ الامر كل الفتيات العراقيات من العائلة، لكن درجته انخفضت ألى حد معين مع بروز اهمية دور المرأة في الحد من الهجمات الانتحارية التي تنفذها النساء الانتحاريات ورصد الجماعات المسلحة وحمل الاسلحة في اثناء عمليات الدهم والتفتيش.

وبهدوء ونظرة شوق إلى تلك المراسيم، اوقفت الشرطية سناء قيس، موكب زفاف كان يمر من نقطة للتفتيش تعمل بها وسط مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى لتتقدم نحو عجلة مدنية مزينة بالورود والاشرطة الملونة، تحمل العريسان وتقدم التهاني لهما وتطلق زغاريد عفوية وهي تتمنى لهما الخير والنجاح بحياتهما الاسرية القادمة، معبرة عن املها بان ترتدي فستان زفاف ابيض بدلا من البزة الرسمية الزرقاء اللون، المطرزة باشارة مميزة وعليها العلم العراقي.

وقالت قيس وهي شابة، تجاوزت العقد الثالث من عمرها انها انضمت إلى جهاز الشرطة منذ ثلاث سنوات تقريبا، وهي تنتمي إلى عائلة فقيرة الحال مكونة من ١٢ فردا، حيث ارغمتها الظروف المعيشية الصعبة لاسرتها، على الانخراط في العمل الامني. وأضافت بحسب وكالة شينخوا «أن بداية العمل صعبة للغاية، حيث ظهرت انذاك بوادر سيطرة الجماعات المسلحة على الاحياء السكنية في مدينة بعقوبة وضواحيها، وكان افراد القوات الامنية من اولى اهدافها، حيث قتل المئات من افراد الشرطة، سواء كانوا من الذكور أو الاناث»، مؤكدة ان «حياتها كانت في خطر دائم، لكنها واجهت الامر بشجاعة ونجحت في الاستمرار بالعمل حتى هذا اليوم».

وأكدت قيس أن النساء المنخرطات في الاجهزة الامنية يفقدن الكثير بسبب عملهن، ولعل الزواج وتكوين أسرة في مقدمة ذلك، مشيرة إلى إن حظوظ المرأة الشرطية في الزواج منخفضة جدا، حيث ان الشباب وبسبب الافكار غير الصحيحة عن عمل النساء في الاجهزة الامنية، يستبعدون فكرة الارتباط بامرأة تعمل في هذه الاجهزة.

وبابتسامة خفيفة اوضحت قيس «إن عملنا في الاجهزة الامنية، تضحية للمجتمع للحفاظ عليه من شر الجماعات المسلحة، ودعم عوائلنا وتوفير لقمة المعيشة لهم، يقابله مجازفة بفرصة الارتباط وتكوين أسرة أي بمعنى ادق هناك تضحية مقابل عملنا، وهذا ما فرضه المجتمع للاسف».

وتشير المصادر الامنية في محافظة ديالى الى ان هناك نحو ٤٠٠ امرأة في جهاز الشرطة، اغلبهن يعملن في اطار نقاط التفتيش الموجودة عند بوابات الدوائر الامنية والحكومية والطرق الداخلية في مراكز المدن.

وتعرضت العشرات منهن للاعتداءات المسلحة، وفارقن الحياة اثناء فترة التدهور الامني خلال السنوات الماضية حيث اعتبرت الجماعات المسلحة، عمل المرأة في الاجهزة الامنية بمثابة «خيانة للاسلام، وصدرت فتاوى لملاحقتهن وقتلهن».

من جهتها، ترى الشرطية نعيمة اسماعيل (٢٧عاما) ان كل امرأة تفكر جديا بالزواج وتكوين اسرة واطفال، قد لا تحصل على هذا الحلم، اذا كانت في سلك الشرطة وقالت: «هناك حقيقة لابد ان ندركها أن فرصة اي امرأة تعمل في الاجهزة الامنية بالزواج تكون محدودة، وذلك بسبب مايروج من شائعات وقصص سيئة تناقلها المجتمع وبقت عالقة في ذهنه عن عمل النساء في الاجهزة الامنية»، مستدركة «برغم ان الكثير من طبقات المجتمع تقر باهمية عملنا، لكن واقع الحال يفرض علينا اما ترك فرصة العمل او المجازفة ونسيان حلم تكوين اسرة واطفال».

دور كبير للنساء في الحد من الخروقات الأمنية..... تصوير: سعدالله الخالدي

وفي هذا السياق، قال الباحث الاجتماعي بلال الخزرجي: إن المجتمع يحوي الكثير من الاراء والافكار الخاطئة التي استمرت من دون اي تغير، ومنها النظرة إلى عمل المرأة في الاجهزة الامنية، حيث كان ينظر الى ذلك الامر بانه«عيب وخطيئة، فضلا عن كونه فوق طاقتها»، ومع ان المجتمع اقر مؤخرا الدور الفاعل لهذه المرأة بعد ان «برهنت عليه الاحداث الماضية، لكن لايمكن القول ان نظرة المجتمع تغيرت بشكل كبير، لذا نرى تاثيرها يبرز في اطار الزواج والتقدم لخطبة امرأة تعمل شرطية وهذا الامر يكون صعبا بحقيقة الامر». وأشار الخزرجي إلى أن حظوظ الشرطيات او زميلاتهن المنخرطات في الاجهزة الامنية ربما يكون قليلا في الحصول على زوج ولهذا فان تمسكهن بالوظيفة يعد مجازفة، الا اذا تمكن الزمن والتغيير الثقافي من تعديل افكار الشباب ومجتمعاتهم.